

أثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية The Impact of the Informal Economy on Economic Growth in Saudi Arabia

Maryam Ibrahim Alhababi^{1*}

¹ PhD. in Economics, Saudi Arabia.

* Corresponding Author: Maryam Alhababi (maras_ksu@yahoo.com)

مريم إبراهيم الحبابي^{1*}

¹ دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد- المملكة العربية السعودية

* الباحث المراسل: مريم الحبابي (maras_ksu@yahoo.com)



This file is licensed under a

[Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Accepted

قبول البحث

2025/1/16

Revised

مراجعة البحث

2024/12/27

Received

استلام البحث

2024/11/27

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2025.15.3.2>

Abstract:

Objectives: The study aimed to test the relationship between the informal economy and economic growth in Saudi Arabia during the period 1991-2023.

Methods: The study relied on the descriptive method and the standard approach based on statistical analysis to determine the relationship between the variables based on the OLS method and the ARDL autoregressive distributed lag model. The ARIMA model was also applied using Eviews to predict the size of the informal economy in the Saudi economy.

Results: The study found a positive direct relationship between the informal economy and economic growth in the Kingdom. The study also concluded that technological development plays an effective role in confronting informal activities.

Conclusions: The results of the study contributed to providing recommendations for taking measures and procedures to regulate individual practices in the informal economy and understanding the nature of its contribution to the Saudi economy by containing individual producers from informal labor to correct their path, avoid wasting their resources, and increase the benefit from their production opportunities as an engine for economic growth in the Kingdom, in addition to using advanced technical products and programs for their positive role in confronting the increase in the size of the informal economy.

Keywords: Informal economy; economic growth; forecasting, informal employment; Individual Producers; technological development.

الملخص:

الأهداف: هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1991-2023.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والمنهج القياسي القائم على التحليل الإحصائي لتحديد العلاقة بين المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، كما تم تطبيق نموذج ARIMA باستخدام برنامج Eviews وذلك للتنبؤ بحجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد السعودي.

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة التأثير بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي في المملكة، كما خرجت الدراسة بنتيجة أن للتطور التقني دوراً فاعلاً في التصدي للأنشطة غير الرسمية.

الخلاصة: أسهمت نتائج الدراسة في تقديم توصيات لاتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم الممارسات الفردية في الاقتصاد غير الرسمي وفهم طبيعة مساهمته في الاقتصاد السعودي من خلال احتواء الأفراد المنتجين من العمالة غير الرسمية لتصحيح مساهمهم وتجنب هدر مواردهم وزيادة الاستفادة من فرص إنتاجهم كمحرك للنمو الاقتصادي بالمملكة، بالإضافة إلى الاستعانة بمنتجات وبرامج تقنية متقدمة لدورها الإيجابي في الحد من زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي؛ النمو الاقتصادي؛ التنبؤ؛ العمالة غير الرسمية؛ الأفراد المنتجين؛ التطور التقني.

الاستشهاد

Citation

الحبابي، مريم. (2025). أثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*, 15 (3), 283 - 299.

Alhababi, M. I. (2025). The Impact of the Informal Economy on Economic Growth in Saudi Arabia. *Global Journal of Economics and Business*, 15(3), 283-299. <https://doi.org/10.31559/GJEB2025.15.3.2> [In Arabic]

المقدمة:

الاقتصاد غير الرسمي، أو كما يُعرف بالاقتصاد غير المنظم، يُعتبر جزءاً مهماً من العديد من الاقتصادات حول العالم، بما في ذلك الاقتصاد السعودي. غالباً ما يُستثنى هذا النوع من الاقتصاد من الحسابات الرسمية على الرغم من أن مساهمته قد تكون كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. يتضمن هذا النوع من الأنشطة الأعمال التي تعمل خارج النظم القانونية والتنظيمية، وغالباً لا تُسجل رسمياً ضمن الأطر الحكومية.

تقود منظمة العمل الدولية موضوع الاقتصاد غير الرسمي (ILO, 2013)، فهي أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة سنة 1972 عندما أشارت في تقاريرها إلى مجموعة من الأنشطة التي لا تقدم مدفوعات ضريبية (توهاي، 2022). وتعتبر أنشطة الاقتصاد غير الرسمي شائعة وتهدد جميع اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، لأنها تمثل معدلات عالية من إجمالي الناتج المحلي رغم الاختلافات الدولية في مفاهيمه النظرية وحجمه من دولة إلى أخرى (العتيبي، 2017). ومن النتائج السلبية المترتبة على نمو هذا النوع من الاقتصاد التأثير على الموازنة العامة للدولة وجميع مستويات الانفاق العام، بالإضافة إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية والناتج القومي واهدار الموارد المادية والبشرية (بدوي، 2022). وتؤكد آخر تقديرات للبنك الدولي أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم فيما يقارب ثلث الناتج المحلي وثلاثي الوظائف في الدول النامية، كما أظهرت تقديرات منظمة العمل الدولية أن عدد العاملين غير الرسميين في العالم يقارب 300 مليون عامل (فاطمة ومصطفى، 2022).

تكمن أهمية هذا البحث في قياس حجم وتأثير الاقتصاد غير الرسمي على مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية، ولا سيما أثره على معدلات النمو الاقتصادي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي. وتكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة لأنها تتناول موضوع الاقتصاد غير الرسمي من عدة جوانب انطلاقاً من التحليل النظري لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي وعرض خصائصه ثم التحليل القياسي باستخدام ثلاثة نماذج قياسية ومتغيرات مختلفة تعبر عن الاقتصاد غير الرسمي مع التركيز على العمالة غير الرسمية. ويعتبر متغير العمالة غير الرسمية في غاية الأهمية لدراسة الاقتصاد غير الرسمي، ذلك أن العمالة تغطي جميع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع مع التركيز النسبي على التجارة والمطاعم والتشيد والبناء والنقل والعقار حيث يتبين أن طبيعة هذه الأنشطة تتسم بتفوق الجانب الإنتاجي على الجانب الخدمي (توهاي، 2022)، كما تشير الدراسة إلى العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد غير الرسمي، ومن بينها التقدم التقني والرقمنة، لما في ذلك من أهمية في رسم السياسات الاقتصادية التي من شأنها الحد من تفاقم الممارسات غير المنظمة في الاقتصاد والمحافظة على الموارد الإنتاجية بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق رؤية المملكة 2032 نحو اقتصاد مزدهر، لاسيما في ظل التطور التقني المتتالي ودوره الإيجابي في التصدي للظواهر الاقتصادية كظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ولأجل ذلك تناولت هذه الدراسة الدور البارز للتقدم التقني باستخدام متغير مستخدمي الإنترنت في النموذج القياسي محل الدراسة لاختبار تأثيره على الاقتصاد غير الرسمي. ولتحقيق أهداف الدراسة، سيتم الاعتماد على البيانات الصادرة عن البنك الدولي حول الاقتصاد السعودي كالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع في والعمالة ومستخدمي الإنترنت كمتغيرات مستقلة النموذج القياسي، بالإضافة إلى استخدام مؤشرات أخرى كالتحويلات غير الرسمية من البنك المركزي السعودي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. وسيتضمن الإطار المنهجي للدراسة تطبيق النموذج القياسي باستخدام برنامج Eviews لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى OLS ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL. وتزداد أهمية هذا البحث في ظل ما تبدو عليه الآفاق المستقبلية الواعدة للاقتصاد السعودي، حيث ستعكس هذه الآفاق إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات دخل الفرد ونوعية الحياة في المملكة، كما ستعزز من مكانتها الإقليمية والدولية كقوة اقتصادية صاعدة ومركز جذب للاستثمارات والسياحة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في اختبار مدى تأثير الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

- ما أثر الاقتصادي غير الرسمي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
 - ما نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية؟
 - ما العلاقة التبادلية التي تربط زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي مع التغيرات التكنولوجية والتعاملات الرقمية؟
- ومن هنا تبرز أهمية القيام بهذه الدراسة التحليلية وتطبيق الأساليب الكمية المناسبة للإجابة على هذه التساؤلات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الافتقار إلى تقديرات دقيقة حول حجم ومكونات الاقتصاد غير الرسمي في المملكة العربية السعودية، واعتماد معظم الدراسات السابقة على التقديرات الأولية غير القائمة على مؤشرات دقيقة وموثوقة، وصعوبة قياس تأثير الاقتصاد غير الرسمي بشكل منفصل عن العوامل الأخرى على مؤشرات الاقتصاد الكلي، كمعدل النمو الاقتصادي والتوظيف، بالإضافة إلى غياب دراسات تحليلية تربط بين معدلات نمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث يتم تقديرها بواسطة المؤشرات غير المباشرة ومعدلات النمو الاقتصادي السنوية الرسمية، مع قلة الأبحاث التي تبحث التفاعل بين الاقتصاد غير الرسمي والتغيرات التكنولوجية وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وتأثير ذلك على الاقتصاد الكلي في المملكة.

وتكتسب الدراسة أهميتها من مجموعة من النقاط، يمكن إيجازها فيما يلي:

- تسليط الضوء على الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره في الاقتصاد السعودي، نظراً لندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في المملكة.

- محاولة قياس حجم وحصة الاقتصاد غير الرسمي من إجمالي الناتج المحلي في المملكة، مما يساعد صانعي السياسات على وضع الخطط المناسبة للتعامل مع الممارسات غير المنظمة.
- دراسة طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي، وما إذا كان هناك تأثير سلبي أو إيجابي لزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- استخدام تقنيات كمية ونماذج قياسية متطورة في تحليل البيانات الاقتصادية مثل نماذج ARIMA، مما يثري الدراسات الاقتصادية بالتطبيقات العملية.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن لصانعي القرار الاستفادة منها في وضع السياسات واللوائح التي تحد من ممارسات غير منظمة في الاقتصاد غير الرسمي أو تحوله لقطاع رسمي.

أهداف الدراسة:

- الغرض من هذه الدراسة هو تحليل وقياس أثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال استخدام التقنيات الكمية لتحليل البيانات الإحصائية المتاحة.
- وتهدف الدراسة بشكل محدد إلى ما يلي:
- قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في المملكة خلال الفترة محل الدراسة (1991-2023)، مع الاستفادة من المؤشرات غير المباشرة كمؤشرات التحويلات غير الرسمية وإحصاءات القوى العاملة.
- دراسة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي في المملكة، باستخدام متغير الناتج المحلي الإجمالي كمقياس رئيسي للنمو الاقتصادي.
- تحليل نموذج قياسي باستخدام برنامج EViews لتقدير معاملات الانحدار واختبار الفرضيات حول العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- تطبيق أساليب التنبؤ مثل نماذج ARIMA من أجل التنبؤ بمستويات مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في النشاط الاقتصادي بالمملكة.
- تقديم مجموعة من التوصيات والسياسات الاقتصادية التي من شأنها التحكم بالممارسات المختلفة في الاقتصاد غير الرسمي وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي.

أسئلة الدراسة:

- يمكن صياغة التساؤلات الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:
- ما هي الطرق الملائمة لقياس وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في المملكة العربية السعودية باستخدام المؤشرات غير المباشرة مثل التحويلات المالية وإحصاءات القوى العاملة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاقتصاد غير الرسمي على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة خلال فترة الدراسة من 1991 إلى 2023؟
- ما طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية، هل هي علاقة طردية أم عكسية؟
- كيف ساهم التقدم التقني في التأثير على أنماط وحجم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي أفضل النماذج القياسية وأدوات التنبؤ التي يمكن استخدامها للتنبؤ بمساهمة الاقتصاد غير الرسمي مستقبلاً في ضوء الاتجاهات التاريخية؟

فرضيات الدراسة:

- يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:
- الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة (1991 - 2023). ويستنتج منها الفرضيات الفرعية التالية:
- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة طردية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة عكسية وسالبة التأثير بين التطور التقني والاقتصاد غير الرسمي، حيث يساهم التقدم التقني في تقليص حجم الأنشطة غير الرسمية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: في ظل عدم وجود مؤشرات صريحة للاقتصاد غير الرسمي، وعدم وجود بيانات مباشرة ومتفق عليها لحجم الأنشطة غير الرسمية بين الجهات الإحصائية، يمكن التنبؤ بحجم الاقتصاد غير الرسمي بالمملكة عن طريق بيانات العمالة غير الرسمية.
- وسيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية من خلال برنامج EViews.

مصطلحات الدراسة:

- **الاقتصاد غير الرسمي:** هو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل خارج الإطار الرسمي المعترف به من قبل النظام الحكومي. يشمل ذلك الأعمال غير المسجلة التي لا تلتزم بالقوانين المتعلقة بالضرائب، وأنظمة العمل، وحماية العاملين. يتميز الاقتصاد غير الرسمي بالمرونة العالية وقلة القيود القانونية، مما يجعله جاذباً للكثير من الأفراد، خاصة في فترات الركود الاقتصادي أو الأزمات.

- الناتج المحلي الإجمالي: هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات وطرح أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع:

1. النمو الاقتصادي (بالمليون ريال سعودي): يعتبر النمو الاقتصادي المقياس الأفضل لأداء الاقتصاد القومي ومدى قدرته على إنتاج السلع والخدمات، وقد تم استخدام مؤشر إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ليعبر عن النمو الاقتصادي لكونه أكثر المؤشرات الاقتصادية شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي كما يشمل جميع قطاعات الاقتصاد. ومصدر البيانات البنك الدولي.

المتغيرات المستقلة:

1. حجم العمالة غير الرسمية: حيث يتم تقدير النمو في حجم الاقتصاد غير الرسمي على أساس مستوى الانخفاض في مشاركة القوى العاملة، وبالتالي يكون الفرق بين معدلات المشاركة المسجلة من العمالة بشكل رسمي مؤشر واضح على تقدير حجم العمالة غير المنتظمة وبالتالي حجم الاقتصاد غير الرسمي. ومصدر البيانات البنك الدولي.
2. التحويلات الشخصية الأخرى غير تحويلات أجور ومرتبات العاملين (بالمليون ريال سعودي): وهي تحويلات العمالة الأجنبية للخارج غير المفسرة بالرواتب والأجور، ويمثل هذا المؤشر تسرباً من الدخل للخارج، وتم استخدام هذا المتغير نظراً لوجود مشاكل قياسية في عملية قياس الاقتصاد غير الرسمي. ومصدر البنك المركزي السعودي.
3. عدد الأفراد مستخدمي الانترنت (بالمليون نسمة): حيث يعكس هذا المؤشر مستوى التقدم الرقمي والتطور التقني في المملكة العربية السعودية ومصدر البيانات البنك الدولي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

أولاً: الاقتصاد غير الرسمي: المفهوم والنظريات

يشير مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" إلى جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج نطاق القوانين والتنظيمات الرسمية للدولة، أو تلك التي لا تُسجل ولا تُخصى ضمن الحسابات القومية الرسمية للبلد، ومن ثم فهي لا تخضع للرقابة والإشراف الحكومي ولا تدفع الضرائب المفروضة على الأنشطة الاقتصادية الشرعية (الغايش، 2021). وفي الغالب ما تكون هذه الأنشطة صغيرة الحجم وغير منظمة وتعتمد على العمالة غير الماهرة والأجور المتدنية (ساعو وسيار، 2020). وتشمل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية مجموعة واسعة من الأعمال والممارسات، بدءاً من بيع السلع والخدمات في الشوارع والأسواق الشعبية، وصولاً إلى إنتاج السلع الاستهلاكية بطرق عشوائية وغير مُنظمة في المنازل أو الورش الصغيرة، كما تشمل أيضاً أشكالاً أخرى من العمل غير المسجل كالعامل المنزلي والعمالة الموسمية في القطاعات الزراعية وغيرها (بن موسى، وبراغ، 2013).

وعلى الرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر غير قانوني من الناحية الرسمية، إلا أنه يلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً مهماً في العديد من الدول النامية والفقيرة، حيث يوفر فرص عمل ودخلاً لملايين الأفراد الذين لا يجدون فرصاً في القطاع الرسمي، كما أنه يساعد على تلبية احتياجات الفقراء من السلع والخدمات الرخيصة التي لا تتوفر في القطاع الرسمي (بدوي، 2022). وهناك عدة نظريات تحاول تفسير أسباب ظهور وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، حيث ترى النظرية الدورية أن الاقتصاد غير الرسمي هو نتيجة للعوامل الدورية في النشاط الاقتصادي، فعندما تمر الدول بفترات ركود اقتصادي أو أزمت مالية، يلجأ العديد من الأفراد إلى الأنشطة غير الرسمية كوسيلة للبقاء على قيد الحياة وتوفير دخل لهم وعائلاتهم (Elgin and Oztunali, 2014).

أما نظرية التكيف الاقتصادي، فتري أن الاقتصاد غير الرسمي هو في الأساس استراتيجية للتكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة والمعيشية القاسية التي يواجهها الكثيرون في المجتمعات الفقيرة والنامية. حيث يلجأ هؤلاء إلى الأنشطة غير الرسمية كوسيلة للبقاء على قيد الحياة في ظل غياب الفرص الاقتصادية الرسمية وانعدام شبكات الأمان الاجتماعي. ومن جانب آخر، تعزو نظرية المؤسسات الضعيفة انتشار الاقتصاد غير الرسمي إلى ضعف المؤسسات الحكومية وعدم كفاءة التنظيمات القانونية والبيروقراطية في العديد من البلدان النامية، حيث تفشل هذه المؤسسات في توفير الخدمات العامة الأساسية والبيئة التنظيمية الملائمة للأعمال الرسمية، الأمر الذي يدفع الكثيرين إلى البحث عن بدائل في القطاع غير الرسمي (العتيبي، 2017). وفي السياق نفسه، تشير نظرية العرقلة بأن الاقتصاد غير الرسمي ينمو ويزدهر بسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة والقيود التنظيمية الزائدة التي تفرضها الحكومات على الأنشطة الاقتصادية الرسمية، مما يجعل تكاليف الالتزام بهذه القوانين والتنظيمات مرتفعة للغاية بالنسبة للعديد من الشركات والأفراد، فيلجؤون إلى القطاع غير الرسمي للهروب من هذه التكاليف والعراقيل (Yousef, 2011).

على الجانب الآخر، هناك نظريات أخرى ترى أن الاقتصاد غير الرسمي هو نتيجة طبيعية للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تشهدها المجتمعات النامية، كالتصنيع السريع والتحضر المتزايد والهجرة من الريف إلى المدن، حيث لا تستطيع الدول توفير فرص العمل الكافية لتلبية الطلب المتزايد على الوظائف، فيضطر الكثيرون إلى البحث عن بدائل في القطاع غير الرسمي (العلة، 2022). ويواجه الاقتصاد غير الرسمي انتقادات عديدة

من قبل الاقتصاديين والحكومات، حيث يُنظر إليه على أنه يفتقر إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية للعاملين فيه، كعدم وجود تأمينات صحية أو تقاعدية، كما أنه لا يخضع لأي رقابة على ظروف العمل أو معايير السلامة والصحة المهنية، ومخاطر الغش الاحتيال والمخاطر الأمنية (Echavarria, 2014).

ثانيًا: سمات الاقتصاد غير الرسمي

- الاقتصاد الرسمي يتميز بالشفافية والمساءلة الحكومية، بينما الاقتصاد غير الرسمي يعمل غالبًا بدون إشراف حكومي، مما يجعل من الصعب تتبعه أو تقدير حجمه بدقة، وفيما يلي أبرز السمات التي تظهر على الاقتصاد غير الرسمي:
- عدم التسجيل: الأعمال في الاقتصاد غير الرسمي لا تُسجل في النظام الرسمي للدولة.
 - قلة الحماية القانونية: العاملون في هذا القطاع غالبًا ما يكونون عرضة للاستغلال.
 - التنوع الكبير: يشمل القطاع مجموعة واسعة من الأنشطة مثل تجارة التجزئة، والنقل، والحرف اليدوية، والخدمات المنزلية، والتدريس الخصوصي والطب الشعبي.
 - ولوحات الإنتاجية في الاقتصاد غير الرسمي العديد من الخصائص كما ورد في نظام الحسابات القومية SNA2008 (UN, 2009):
 - التسجيل للنشاط: أي أن النشاط غير مسجل في الجهات الحكومية داخل البلد.
 - التأسيس القانوني للمنشآت: أي هل كافة المنشآت المؤسسية مسجلة بشكل قانوني.
 - الحجم: حيث يتم الاعتماد على حجم المبيعات أو عدد الموظفين.
 - التغطية من قبل المسوحات الإحصائية: مثل بعض المسوحات التي تعمل على استبعاد المنشآت الصغيرة نتيجة ضعف مخرجاتها.
 - حدود النشاط الإنتاجي: مثل استبعاد الخدمات المنتجة من قبل المساكن المشغولة من مالكيها أو الأسر المعيشية.
 - النشاط غير المشروع: مثل استبعاد أو عدم تغطية بعض الأنشطة الإنتاجية.
 - الموقع: مثل تقييد تغطية المسوح الإحصائية بالمناطق الحضرية فقط.
 - شروط العمل: بعض الموظفين لديهم شروط عمل تعطيهم الحق في منافع إضافية.
 - كما يمكن توصيف الأنشطة التي تمارسها المنشآت غير الرسمية كالتالي:
 - تتم معظم أنشطة الإنتاج من قبل وحدات غير رسمية.
 - تعمل الوحدات الإنتاجية في مواقع غير محددة وغير ثابتة.
 - تتجنب الضرائب واللوائح.
 - الدخول في أنشطة غير مشروعة.
 - العمالة من الباعة المتجولين أو غير المهرة.
 - أنشطة قليلة رأس المال أو بدونه.
 - يعتمد حجم ونوع الإنتاج على الهياكل الاجتماعية واللوائح الوطنية والأنظمة الاقتصادية.

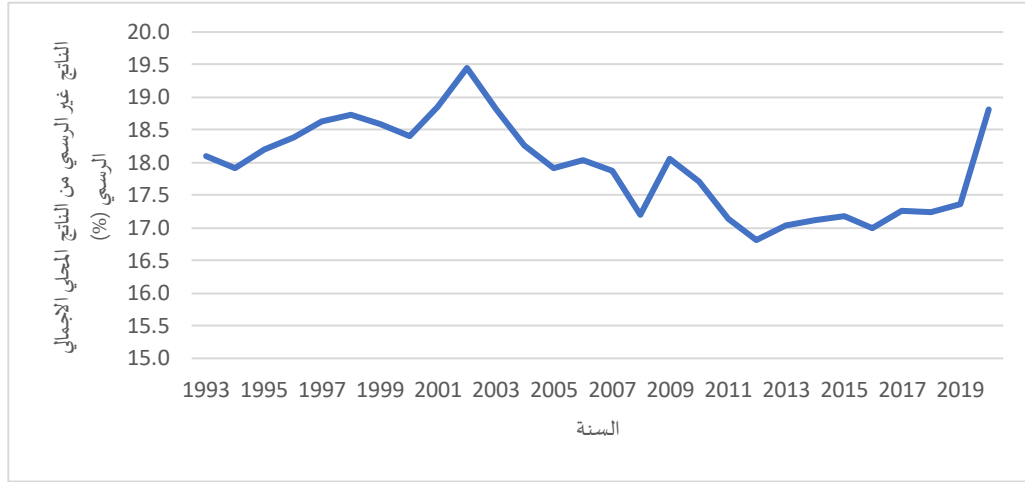
ثالثًا: الاقتصاد غير الرسمي في المملكة العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية، شهد الاقتصاد غير الرسمي نموًا ملحوظًا بسبب عدة عوامل، من بينها التوسع العمراني السريع، والطلب المتزايد على خدمات منخفضة التكلفة، وارتفاع معدلات البطالة بين الأفراد. ويتركز القطاع غير الرسمي في عدة أنشطة مثل الباعة المتجولين، العمل الحر، والأنشطة الخدمية الفردية مثل النقل وتجارة التجزئة والتشييد والعقار والخدمات المنزلية، وتعتبر معظم الأنشطة الزراعية غير منظمة لأنها غالبًا تكون مملوكة للأسر ولا يمكن التمييز بين الملكية والعمل.

ويتمثل الاقتصاد غير الرسمي في المملكة في مجموعة واسعة من الأنشطة والممارسات الاقتصادية التي لا تخضع للرقابة والتنظيم الحكومي، ولا تدفع الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأنشطة الشرعية، ويشمل ذلك العديد من القطاعات والمجالات مثل التجارة والخدمات والصناعات الصغيرة والعمالة المنزلية وغيرها (بدوي، 2022).

على غرار العديد من الدول النامية، يلعب الاقتصاد غير الرسمي دوراً لا يستهان به في الاقتصاد السعودي، حيث تشير التقديرات إلى أن حجم هذا القطاع يصل إلى ما بين 18% و35% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، الأمر الذي يعكس مدى أهميته واتساع نطاقه في البلاد، ويجسد في الوقت نفسه التحديات التي تواجهها الحكومات في محاولة الحد من هذه الظاهرة والسيطرة عليها. ويتمثل الاقتصاد غير الرسمي في المملكة العربية السعودية في مجموعة واسعة من الأنشطة والممارسات الاقتصادية التي لا تخضع للرقابة والتنظيم الحكومي، ولا تدفع الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأنشطة الشرعية، ويشمل ذلك العديد من القطاعات والمجالات مثل التجارة والخدمات والصناعات الصغيرة والعمالة المنزلية وغيرها (عطية، 2023).

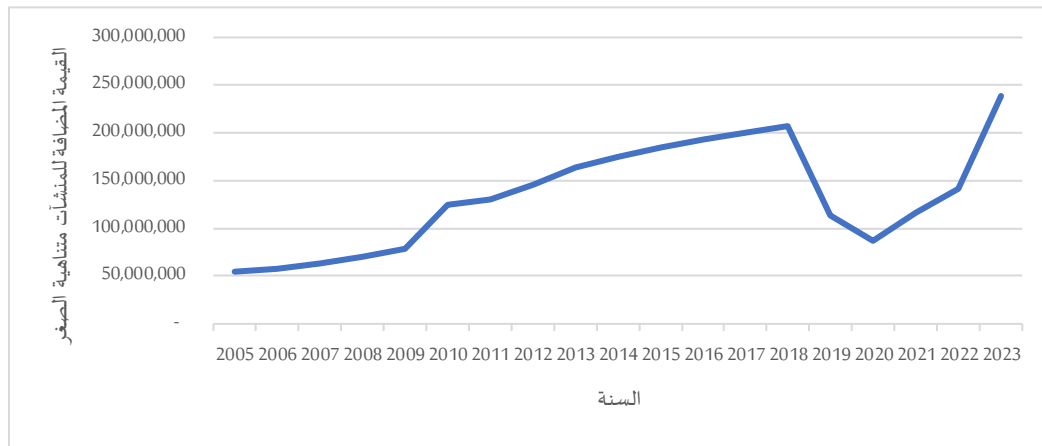
يُشير شكل (1) إلى تقديرات الناتج غير الرسمي المستندة إلى نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (MIMIC) من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1993 إلى 2020 وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي للاقتصاد غير الرسمي، ويظهر إن متوسط النسبة لكامل الفترة الزمنية كانت 17.9% للناتج غير الرسمي، وهذا يعكس مستوى كبير من الممارسات غير الرسمية داخل الاقتصاد السعودي، مما يترتب عليه معدلات نمو متحيزة ومعلومات مضللة حول هيكل الاقتصاد، وهذا بدوره يظهر أهمية التغطية الشاملة والمفصلة للناتج المحلي الإجمالي.



شكل (1): تقديرات الناتج غير الرسمي من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي في المملكة العربية السعودية

المصدر: البنك الدولي، <https://www.worldbank.org/en/research/brief/informal-economy-database>

ومن أبرز مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في المملكة، انتشار ظاهرة "السوق السوداء" أو ما يُعرف محلياً باسم "السوق الشعبي"، والتي تشير إلى الأسواق العشوائية التي تنتشر في شوارع المدن وتبيع مجموعة واسعة من السلع بأسعار رخيصة دون دفع أي رسوم جمركية أو ضرائب، كما تشمل أيضاً بيع السلع والخدمات في الشوارع والأحياء السكنية بطرق غير نظامية. إلى جانب ذلك، ينتشر العمل غير المسجل في كثير من القطاعات، حيث يعمل الآلاف من العمال السعوديين والوافدين في مختلف المهن والحرف دون عقود عمل رسمية أو دفع الضرائب، سواء في المنازل أو الورش الصغيرة أو بعض المنشآت الصغيرة والكبيرة التي توظف العمالة بشكل غير نظامي تجنباً لدفع الرسوم والالتزامات المترتبة على توظيف العمالة الرسمية (العتيبي، 2017). وتمثل المنشآت متناهية الصغر وحدات إنتاجية فردية قليلة التنظيم ومحدودة العمالة، حيث تدخل ضمن نطاق القطاع غير الرسمي بصفة متزايدة خاصة في ظل الخصائص السائدة فيها والتي تتمركز في عدم التسجيل والهروب الضريبي وانتشار ظاهرة الإنتاج الأسري وحركة التوصيل الفردي باستخدام الممتلكات الخاصة. ويُشير شكل (2) إلى تقديرات القيمة المضافة للمنشآت متناهية الصغر والتي تمثل فرق الإيرادات والنفقات للوحدات الإنتاجية الفردية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2005 إلى 2023 وفقاً لقاعدة بيانات الهيئة العامة للإحصاء من مسح الأعمال الهيكلية للمنشآت الإنتاجية، حيث تُظهر التقديرات نمو متزايد بوتيرة متصاعدة يتخللها هبوط شديد في عام 2020 نتيجة الإغلاقات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 يتلوها ارتفاع وصل أقصاه في عام 2023 نتيجة الدعم الذي تحصل عليه المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.



شكل (2): تقديرات القيمة المضافة للمنشآت متناهية الصغر في المملكة العربية السعودية

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسح الأعمال الهيكلية، الوحدة بالآلاف ريال سعودي.

لا يمكن إغفال دور العمالة الوافدة غير النظامية في تغذية الاقتصاد غير الرسمي، حيث يعمل الآلاف من المهاجرين في المملكة بشكل غير قانوني في مختلف الأعمال والمهن دون تصاريح عمل أو إقامات نظامية، وهو ما يحرم الدولة من إيرادات ضريبية وجمركية هائلة. وتعود أسباب انتشار الاقتصاد

غير الرسمي في المملكة إلى عوامل متعددة، أبرزها العوامل الاجتماعية والثقافية كالتمسك بالعادات والتقاليد التي تشجع على بعض الأنشطة غير الرسمية في بعض القطاعات (الجابري، 2024).

لا شك أن للاقتصاد غير الرسمي في المملكة آثارًا سلبية على الاقتصاد الوطني ككل، حيث يحرم الدولة من إيرادات ضريبية وجمركية ضخمة كان من الممكن توجيهها نحو تمويل المشاريع التنموية والخدمات العامة، كما أنه يؤدي إلى ازدواجية سوق العمل وانتشار ظاهرة عدم المساواة في الأجور والحقوق بين العاملين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي (العلةجة وبو جنان، 2022). بالإضافة إلى ذلك، يساهم الاقتصاد غير الرسمي في زيادة الاستيراد غير الشرعي للسلع وتهريبها عبر الحدود، كما قد يكون مصدرًا للجريمة والفساد والأنشطة غير المشروعة في بعض الحالات، ناهيك عن المخاطر الأمنية الناجمة عن تواجد أعداد كبيرة من العمالة غير النظامية داخل البلاد (الغايش، 2021).

على الرغم من ذلك، لا يمكن الإغفال عن بعض الجوانب الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي، حيث يوفر فرص عمل ومصادر دخل لملايين الأفراد الذين قد لا يجدون فرصًا في القطاع الرسمي، كما أنه يساعد على تلبية احتياجات قطاعات واسعة من المواطنين داخل المملكة (يونس، 2023)، ويسهم في تحفيز زيادة الأعمال والابتكار لدى شرائح واسعة من المجتمع.

وفي المملكة العربية السعودية، يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورًا مهمًا في توفير فرص العمل، خاصة للشباب والعمالة غير الماهرة، مما يساهم في الحد من البطالة ويخفف من الضغوط الاجتماعية، إلا أنه يتسبب أيضًا في تحديات مثل قلة الإيرادات الضريبية للحكومة وعدم توفير الحماية الاجتماعية للعاملين فيه إذا لم يكن تحت قيود نظامية توفر الحماية اللازمة للإنتاج والعمل.

ولمواجهة تلك التحديات، اتخذت الحكومة السعودية عددًا من الإجراءات والسياسات في السنوات الأخيرة، بدءًا من حملات المراقبة، ووضع غرامات وعقوبات صارمة على المخالفين، وصولًا إلى إصلاحات تنظيمية وقانونية للسيطرة على الأنماط غير المشروعة في الاقتصاد غير الرسمي (فارس، 2018).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

- دراسة فاطمة ومصطفى (2022) هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد غير الرسمي التاريخي ومراحل تطوره وخصائصه في الجزائر بافتراض أن هذا الاقتصاد لم ينشأ صدفةً بل نتاج مجموعة من العوامل أفرت بها المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري. حاولت الدراسة تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على الاقتصاد الرسمي على مستوى القطاعات المختلفة وسوق العمل، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي لتفسير الأرقام التي نتجت من عدد من الباحثين والدارسين السابقين للدراسة، منها تقدير الاقتصاد غير الرسمي وفق نموذج (MIMIC) للفترة 1999-2006 التي قام بها الباحث شنيدر وتوصل من خلالها إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كما تم استخدام نموذج Tanzi لقياس وتحديد الدخل غير الرسمي كنسبة من PIB للتعبير عن حجم الاقتصاد غير الرسمي للفترة 1970-2004، والتي توصلت إلى ارتفاع نسبة الدخل غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام في الجزائر. توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تنامي مستمر ويعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل هامة للعمال غير الرسميين مما يؤدي إلى ضرورة الاستفادة من مزايا الاقتصاد غير الرسمي عن طريق دمج العاملين فيه في الاقتصاد الرسمي.
- دراسة توهامي (2022) والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي في الجزائر للفترة 1990-2020 باستخدام مزيج من المناهج والأدوات التحليلية والاحصائية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة والمنهج الاستقرائي لاستقراء المعطيات الإحصائية الوصفية للدراسة والمنهج القياسي عن طريق تطبيق نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL لتقدير حجم الاقتصاد الرسمي ممثلًا بإجمالي الناتج المحلي والأسعار الثابتة والاقتصاد غير الرسمي ممثلًا بالاقتصاد الخفي بحسب تقديرات البنك الدولي ودراسة العلاقة بينهما. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة التأثير بينهما، حيث أن نمو الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى نمو الاقتصاد الرسمي بثلاثة أضعاف المرات، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بينهما ومن ثم إمكانية هيمنة الاقتصاد الرسمي وتلاشي الاقتصاد غير الرسمي.
- دراسة العلةجة وبو جنان (2020) والتي هدفت إلى تناول موضوع الاقتصاد غير الرسمي والآثار المترتبة عنه وتداعياته على مختلف قطاعات الاقتصاد المختلفة. واستخدمت الدراسة النموذج القياسي، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن وجود الاقتصاد غير الرسمي يعمل على تشويه معظم المؤشرات الاقتصادية مما يؤثر بدوره على معدلات النمو الاقتصادي.
- دراسة ساعو وسليار (2020) والتي هدفت إلى الكشف عن المفاهيم النظرية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومختلف المصطلحات المماثلة له، بالإضافة إلى استعراض مختلف الآثار المصاحبة له على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، مع محاولة إيجاد الحلول الممكنة للمعالجة. تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل أبرز الانعكاسات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي وآثاره. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي من حيث خلق فرص العمل وتنشيط الصناعات الحرفية وخفض معدلات البطالة، إلا أنه من أهم مزايا التحول إلى اقتصاد رسمي هو زيادة الموارد المالية للدولة وإتاحة مزيد من فرص استفادة المؤسسات من مميزات الاقتصاد الرسمي عبر زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- دراسة أمينة (2019) والتي هدفت إلى تحليل آثار الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر بافتراض أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة حتمية تختلف نسبتها من دولة إلى أخرى بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل بلد، ويؤثر الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التنمية

المستدامة من خلال ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية بيئية تعرقل مسار التنمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع وتحليل الإشكالية محل الدراسة. استعرضت الدراسة حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني في الجزائر للفترة 1988-2006، وتوصلت من خلالها إلى أن الاقتصاد غير الرسمي في تنامي مستمر بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر نتج عنه ضعف نسبة نمو الاستثمارات وضعف الإنتاج المحلي في السلع والخدمات مما أثر على تدني الواردات الإنتاجية في ظل الزيادة السكانية التي فتحت الباب أمام الأنشطة غير الرسمية. أشارت الدراسة إلى انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على هدد من القطاعات الحيوية بالبلد مما أدى إلى انتشار الفساد المالي والإداري وظهور عدة مخاطر على مستوى البيئة وتراجع الإنتاج الوطني.

- دراسة يوسف وكواديك (2018) وقد هدفت إلى تحليل محددات الاقتصاد غير الرسمي وإشكالية دمجها مع الاقتصاد الرسمي في الجزائر، كما تضمنت هذه الدراسة الإشارة إلى أهم العوامل التي أدت إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي واستعراض أهم التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية الجزائرية للحد من توسع هذه الظاهرة. استخدمت الدراسة الأسلوب النظري والتحليلي لبيانات معدلات الفقر والبطالة في الجزائر، كما استعرضت حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني الخام خلال الفترة 1988-2006. توصلت الدراسة إلى عدم فاعلية تلك المجهودات التي بُذلت من قبل السلطات، حيث لوحظ نمو متزايد للسوق الموازي وغير الرسمي نتيجة كثافة الأنشطة غير المراقبة التي تم دمجها في قنوات الاقتصاد المهيكل والرسمي حيث يعتبر اتساع دائرة الاقتصاد غير الرسمي دليل على زيادة حجم العمالة غير الرسمية في الجزائر.
- دراسة قنذور ورائول (2018) التي هدفت إلى التعرف على الترتيبات والتدابير الجبائية والمصرفية التي اتخذتها السلطات العمومية الجزائرية كآلية لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي واستخلاص الطرق الناجعة في التعامل معها. تناولت الدراسة الآثار الإيجابية والسلبية للتدابير المتخذة مع الوقوف على المسائل التي تعيق اندماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد حوافز كافية لاستقطاب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي للاندماج في الاقتصاد الرسمي بالمقارنة مع العوائد التي تعود على المؤسسات والتكاليف التي تتحملها عند التحول.
- دراسة العتيبي (2017) هدفت الدراسة إلى تشخيص ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في المملكة العربية السعودية من حيث التعرف على مفهومها وأسباب حدوثها والآثار المترتبة عليها، واعتمدت منهجية البحث على صياغة نموذج قياسي لأثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وقد تم عرض نتائج البحث مع تقديم بعض المقترحات من أجل توجيه صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار في المملكة العربية السعودية لاستخدام السياسات الاقتصادية للحد من تفاقم هذه الظاهرة أو تجنب حدوثها في المستقبل. وقد تم الاعتماد على أحدث الدراسات والإحصاءات والبيانات الصادرة عن الهيئات الرسمية بالسعودية مثل الهيئة العامة للإحصاء.
- دراسة بن موسى وبراغ (2013) والتي هدفت إلى إبراز البعد النظري للاقتصاد غير الرسمي من خلال التطرق لمختلف المدارس الفكرية والنظريات التي شكلت الإطار المفاهيمي لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ثم تقدير حجمه واستعراض أهم مؤشرات قياسه، وكذلك رصد حركة نموه وتراكمه وتحليل علاقته بالاقتصاد الرسمي. وقد توصل البحث إلى تأكيد أهمية تعميق الفهم بالاقتصاد غير الرسمي والاعتراف بدوره التنموي وأهمية تقدير حجمه والانتقال به نحو الاقتصاد الرسمي.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

- دراسة (Oztunali & Elgin, 2014) هدفت إلى فهم تطور الاقتصاد غير الرسمي على مراحل التنمية الاقتصادية، باستخدام بيانات وطنية لـ 141 دولة خلال الفترة من عام 1984 إلى 2009. باعتماد تقنيات تقدير البيانات الجماعية، تم دراسة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي ومستوى التنمية الاقتصادية، بتحليل الناتج المحلي الإجمالي للفرد. أظهرت النتائج أن الجودة المؤسسية تلعب دوراً قوياً في هذه العلاقة. وتوضح الدراسة بشكل خاص أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تترافق مع وجود قطاع غير رسمي أكبر في البلدان ذات الجودة المؤسسية المنخفضة، بينما يحدث العكس في البلدان ذات المؤسسات الجيدة. يُظهر هذا التوجيه التفاعل القوي بين الجودة المؤسسية وعلاقة الاقتصاد غير الرسمي بمستوى التنمية الاقتصادية. تتوافق هذه النتائج مع نموذج التوازن العام الديناميكي للقطاعين.
- دراسة (Echavarria, 2014) والتي هدفت إلى تطوير نموذج دورة أعمال صغيرة يتألف من قطاعين، أحدهما رسمي والآخر غير رسمي، لاستكشاف تأثير القطاع غير الرسمي على دورات الأعمال المقاسة. أظهرت النتائج أنه في حالة سوء قياس الاقتصاد غير الرسمي، يمكن للنموذج أن يتسبب في تقلبات في معدلات الاستهلاك أعلى من معدلات الإنتاج. وقد لوحظت هذه الظاهرة في العديد من البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة، حيث أظهرت النتائج أهمية القطاع غير الرسمي وأثر سوء قياسه في فهم التقلبات الدورية المقاسة.
- دراسة (Yousef, 2011) والتي هدفت إلى تقييم نقدي للنظريات المتناقضة حول الاقتصاد غير الرسمي، والتي تشمل نظريات التحديث والتبعية والليبرالية الجديدة والبنوية. تم فحص هذه النظريات في سياق الاقتصاد غير الرسمي الأفريقي من خلال دراسة مواضيع مثل تمايز الاقتصاد غير الرسمي، ودور المرأة في هذا القطاع، والتعاقد من الباطن، وروابط العرض مع القطاعات الرسمية، ودور الدولة في توسيع هذا الاقتصاد، وأظهرت الورقة أهمية توخي الحذر عند تطبيق النظريات المتطورة من تجارب أمريكا اللاتينية إلى واقع الاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا، نظراً لاختلافات هيكلية وتاريخية بين هذه البلدان. وشددت الورقة على أنه يتعين تحليل الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية كعمليات اجتماعية وتاريخية، وليس كقطاع ينشأ نتيجة للأزمات. النتيجة تتجلى في ضرورة وجود إطار نظري يفسر أصل وأسباب واستمرار النشاط غير الرسمي في المجتمعات الأفريقية.

إجراءات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلات البحث، تم الاعتماد على استخدام منهجية كمية قائمة على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، مع تطبيق ثلاثة نماذج قياسية وتنفيذ الاختبارات الإحصائية عليها من خلال حزمة البرنامج الإحصائي الاقتصادي "Eviews" على النحو التالي:

النموذج القياسي الأول: تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدد المشتغلين في المنشآت متناهية الصغر

في إطار توصيف النموذج القياسي لتقدير معاملات النموذج الاقتصادي الذي يهدف إلى إيجاد تأثير عدد المشتغلين في المنشآت متناهية الصغر (وهي منشآت فردية يعمل فيها 5 موظفين أو أقل) على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ممثلًا بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية 2005-2023؛ فقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى (OLS: Ordinary Least Square).

ويمكن صياغة النموذج القياسي على النحو الآتي:

$$\text{REAL_GDP_MILLION_SR}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{MICRO_LABOR}_t + \varepsilon \quad t = 2005, \dots, 2023$$

حيث إن:

REAL_GDP_MILLION_SR: متغير تابع يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بالمليون ريال سعودي) – بيانات البنك الدولي.

MICRO_LABOR: متغير مستقل يعبر عن عدد المشتغلين في المنشآت متناهية الصغر حسب بيانات مسح الأعمال الهيكلية ومسح المنشآت

الصغيرة في الهيئة العامة للإحصاء السعودية.

- الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج

يُظهر جدول (1) وجود انحراف معياري ضعيف لمتغيري الدراسة مقارنة بالمتوسط الحسابي لهما، وبالتالي فإن التباين يظهر ضعف على مستوى قيم المتغيرين، وذلك يدل على أن التغيرات التي طرأت على المتغيرين طيلة فترة الدراسة ليس لها دلالات كبيرة جدًا. وللتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي (Distribution Normal)، يظهر اختبار (Jarque-Bera) بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتم قبول فرضية العدم إذا كانت قيمة P-Value للاختبار أكبر من 5%. وبما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فهي مناسبة للتحليل.

جدول (1): التحليل الإحصائي الوصفي للنموذج 1

	REAL_GDP_MILLION_SR	MICRO_LABOR
Mean	2767007.	1728450.
Median	2863018.	1734734.
Maximum	3495059.	2357338.
Minimum	2009069.	1324285.
Std. Dev.	492074.3	278029.4
Skewness	-0.206950	0.490599
Kurtosis	1.683655	2.707741
Jarque-Bera	1.507395	0.829797
Probability	0.470623	0.660407
Sum	52573126	32840545
Sum Sq. Dev.	4.36E+12	1.39E+12
Observations	19	19

- تحليل نتائج تقدير الانحدار للنموذج الأول

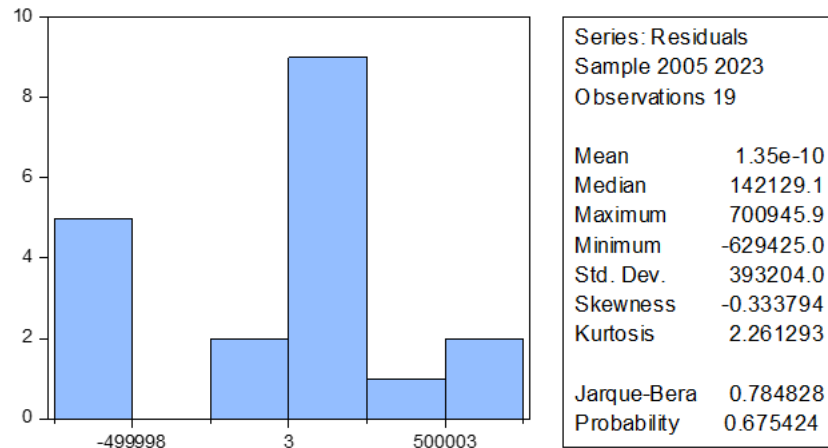
أظهرت نتائج تحليل الانحدار للنموذج القياسي الأول في جدول (2) أن هناك علاقة معنوية ذات تأثير موجب وطردي بين عدد المشتغلين الأفراد والنمو الاقتصادي بالمملكة خلال فترة الدراسة، حيث أن زيادة عدد الأفراد المشتغلين بنسبة واحدة تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.06%. وتشير نتائج تقدير الانحدار بالمجمل، أن النموذج القياسي كان معنويًا وذات جودة إحصائية، إذ تعطي احتمالية قيمة f نسبة أقل من 5%، كما أن قيمة R² تبين أن النموذج يفسر ما نسبته 36% من التغيرات التي قد تحدث في النمو الاقتصادي السعودي.

جدول (2): نتائج تقدير الانحدار للنموذج 1 العلاقة بين عدد المشتغلين والناتج المحلي الإجمالي 2005-2023

Dependent Variable: REAL_GDP_MILLION_SR				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MICRO_LABOR*	1.064099	0.343007	3.102269	0.0065
C	927764.2	600092.4	1.546036	0.1405
R-squared	0.361480	Mean dependent var		2767007.
Adjusted R-squared	0.323920	S.D. dependent var		492074.3
S.E. of regression	404603.6	Akaike info criterion		28.75850
Sum squared resid	2.78E+12	Schwarz criterion		28.85792
Log likelihood	-271.2058	Hannan-Quinn criter.		28.77533
F-statistic	9.624075	Durbin-Watson stat		0.559518
Prob(F-statistic)	0.006473	* Indicate statistical significance at the 5% level.		

• المعايير الإحصائية لجودة النموذج القياسي

للكشف عن خلو النموذج القياسي من بعض المشاكل القياسية الشائعة أهمية كبيرة، وذلك حتى لا يتم تقدير نموذج الانحدار على بيانات غير دقيقة وبالتالي يصبح الانحدار زائف. أظهر اختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) أن النموذج الأول يخلو من مشكلة اختلاف التباين باحتمالية بلغت (0.2510) عند درجة معنوية 5%. ويتبين من الشكل (3) أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث لا يمكن رفض الفرض العدمي القائل إن المتغير العشوائي (ε_0) يتبع التوزيع الطبيعي، لأن الاحتمالية (0.675424) أكبر من 5%.



شكل (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج 1

النموذج القياسي الثاني:

تم تطبيق النموذج القياسي الثاني بهدف قياس أثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية اعتماداً على البيانات السنوية خلال الفترة (1991-2023)، وذلك بافتراض أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة. لتحديد العلاقة بين المتغيرات تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى (OLS: Ordinary Least Square)، كما تم تطبيق نموذج ARIMA باستخدام برنامج Eviews وذلك للتنبؤ المستقبلي (forecasting) بمعدلات مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد السعودي.

ويمكن صياغة شكل معادلة النموذج القياسي الثاني على النحو الآتي:

$$\text{LREAL_GDP_MILLION_SR}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{LARIMA_LABOR}_t + \beta_2 \text{LTRANSFERRING_MILLION_SR}_t + \varepsilon_t \quad t = 2006, \dots, 2023$$

حيث إن:

LREAL_GDP_MILLION_SR: متغير تابع يمثل النمو الاقتصادي مقياساً بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بالمليون ريال سعودي)

– بيانات البنك الدولي.

LTRANSFERRING_MILLION_SR: متغير مستقل يعبر عن تحويلات العمالة الأجنبية للخارج غير المفسرة بالرواتب والأجور بالمليون ريال

سعودي.

LARIMA_LABOR: متغير مستقل يعبر عن حجم العمالة في القطاع غير الرسمي ومقاساً بالانخفاض في مشاركة القوى العاملة بنسبة ثابتة

سنوياً (من خلال نموذج ARIMA والنهج المتبقي بين معدلات المشاركة المفترضة والمسجلة بشكل رسمي) – بيانات العمالة في البنك الدولي.

عند فحص السلسلة الزمنية لمتغير حجم العمالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2005)، تم التوصل إلى أن متوسط الزيادة في إجمالي حجم العمالة في الاقتصاد السعودي يزيد بمعدل (3.6%) سنوياً، وعلى هذا الأساس يتم حساب القيم المتوقعة لزيادة حجم العمالة في الاقتصاد السعودي خلال الفترة الموالية (2006-2023). وقد تم تقدير النمو في حجم الاقتصاد غير الرسمي على أساس الانخفاض في مشاركة القوى العاملة، حيث يعتبر الفرق بين معدلات المشاركة المفترضة والمسجلة بشكل رسمي مؤشر واضح على تقدير حجم العمالة غير الرسمية وبالتالي حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث أن الفرق بين العمالة الفعلية والعمالة المتوقعة تعبر عن حجم العمالة غير الرسمية وفقاً للنهج المتبقي المتبع عند منظمة العمل الدولية (ILO, 2013).

تشير الزيادة في العمالة غير الرسمية في بعض السنوات إلى وجود نمو في حجم الاقتصاد غير الرسمي، ويظهر ذلك بوضوح في أعقاب الأزمة المالية عام 2008 وفي ذروة جائحة كورونا (2019-2021). حيث الكساد أو الركود عادة ما يزيد من نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الدولة. يحدث هذا لأن الكساد يؤدي عادة إلى زيادة معدلات البطالة وتقليل الدخل، مما يدفع الناس إلى البحث عن فرص عمل غير رسمية أو بديلة لتلبية احتياجاتهم المالية. يمكن أن تشمل هذه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية العمل الحر، والتجارة غير المنظمة، والبيع بالتجزئة غير المرخص لها، والأنشطة غير الضريبية.

• الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج الثاني

يُظهر جدول (3) وجود انحراف معياري ضعيف لمتغيرات الدراسة مقارنة بالمتوسط الحسابي لها، وبالتالي فإن التباين يظهر ضعف على مستوى قيم المتغيرات، وذلك يدل على أن التغيرات التي طرأت على المتغيرات طيلة فترة الدراسة ليس لها دلالات كبيرة جداً. وللتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي (Distribution Normal)، يظهر اختبار (Jarque-Bera) بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتم قبول فرضية العدم إذا كانت قيمة P-Value للاختبار أكبر من 5%، وهي على التوالي 0.44، 0.59، 0.89 للمتغير التابع الناتج المحلي وللمتغيرات المستقلة التحويلات الأجنبية والعمالة غير الرسمية، وبما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فهي مناسبة للتحليل.

جدول (3): التحليل الإحصائي الوصفي للنموذج 2

	LREAL_GDP_MILLION_SR	LTRANSFERING_MILLION_SR	LARIMA_LABOR
Mean	28.64995	6.769104	13.72661
Median	28.70495	6.932857	13.73705
Maximum	28.88237	9.713247	14.23261
Minimum	28.35619	4.650383	13.35236
Std. Dev.	0.174250	1.351814	0.227065
Skewness	-0.442428	0.571119	0.220627
Kurtosis	1.824779	3.275385	2.679220
Jarque-Bera	1.623086	1.035407	0.223203
Probability	0.444172	0.595887	0.894400
Sum	515.6990	121.8439	247.0790
Sum Sq. Dev.	0.516170	31.06584	0.876494
Observations	18	18	18

• تحليل نتائج تقدير الانحدار للنموذج الثاني

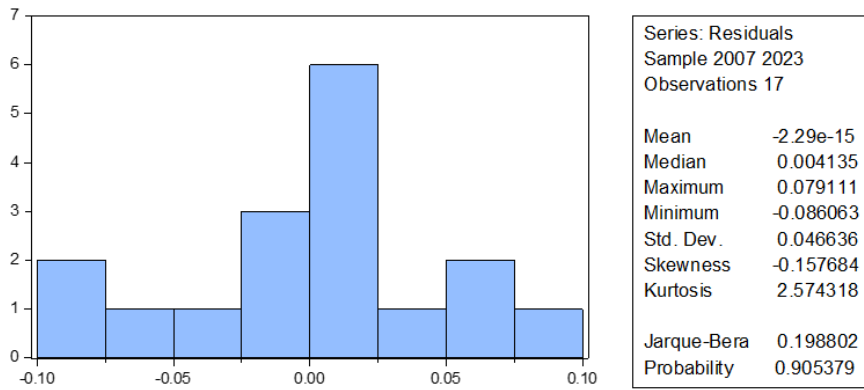
أظهرت نتائج تحليل الانحدار للنموذج القياسي الثاني في جدول (4) أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بتأثير موجب وطردي بين الاقتصاد غير الرسمي كمتغير مستقل ممثلاً بحجم العمالة غير الرسمية وبين النمو الاقتصادي كمتغير تابع ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي بالمملكة خلال فترة الدراسة 2006-2023، حيث أن زيادة عدد العمالة غير الرسمية بنسبة واحدة تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 77%. ورغم أن النتائج أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بتأثير سلبي بين التحويلات الشخصية الأخرى غير مرتبات العاملين كمؤشر آخر للتعاملات غير الرسمية بعد التباطؤ لمدة سنة وإجمالي الناتج المحلي، إلا أن وجود العلاقة بين حجم العمالة غير الرسمية وإجمالي الناتج المحلي يعد مؤشراً على صحة استخدام حجم العمالة غير الرسمية كمقياس لحجم الاقتصاد غير الرسمي. وتشير نتائج تقدير الانحدار بالمجمل، أن النموذج القياسي كان معنوياً وذات جودة إحصائية، إذ تعطي احتمالية قيمة f نسبة أقل من 5%، كما أن قيمة R^2 تبين أن النموذج يفسر ما نسبته 91% من التغيرات التي قد تحدث في النمو الاقتصادي السعودي. وبدل معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared والتي قيمته (0.90) على أن 91% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تم تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة (حجم العمالة غير الرسمية) و(لتحويلات الشخصية الأخرى غير تحويلات أجور ومرتبات العاملين)، بينما تسفر عوامل أخرى النسبة المتبقية 9%.

جدول (4): نتائج تقدير الانحدار للنموذج 2 لدراسة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي 2007-2023

Dependent Variable: LREAL_GDP_MILLION_SR				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTRANSFERING_MILLION_SR(-1)*	-0.028672	0.011272	-2.543720	0.0234
LARIMA_LABOR*	0.779590	0.063458	12.28510	0.0000
C	18.13838	0.846262	21.43353	0.0000
R-squared	0.918082	Mean dependent var		28.66723
Adjusted R-squared	0.906380	S.D. dependent var		0.162942
S.E. of regression	0.049856	Akaike info criterion		-3.000564
Sum squared resid	0.034799	Schwarz criterion		-2.853526
Log likelihood	28.50479	Hannan-Quinn criter.		-2.985948
F-statistic	78.45161	Durbin-Watson stat		0.948403
Prob(F-statistic)	0.000000	* Indicate statistical significance at the 5% level.		

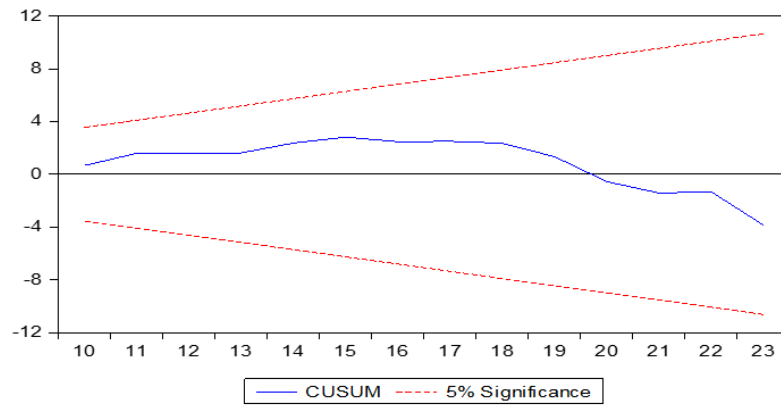
• المعايير الإحصائية لجودة النموذج القياسي الثاني

أظهر اختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) أن النموذج الثاني يخلو من مشكلة اختلاف التباين باحتمالية بلغت (0.2028) عند درجة معنوية 5%. ويتبين من شكل (4) أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث لا يمكن رفض الفرض العدمي إن المتغير العشوائي (ε_0) يتبع التوزيع الطبيعي، لأن الاحتمالية (0.9053) أكبر من 5%.



شكل (4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج 2

يتم الكشف عن استقرار متغيرات النموذج المقدر عبر اختبار المجاميع التراكمية الارتدادية للبواقي باستخدام (CUSUM: cumulative sum of recursive residuals)، حيث يتم اختبار قدرة معلمات النموذج على التغيير بشكل ثابت ومستقر وبالتالي خلو النموذج من مشاكل الارتباط التسلسلي أو التحيز. تشير نتائج اختبار CUSUM إلى استقرار وثبات المعلمات التي تظهر بالخط الأزرق في شكل (5)، حيث يظهر أن المعلمات في نموذج الانحدار المقدر تتغير بشكل ثابت عبر الزمن وضمن حدود الثقة 5%، ومن ثم ملاءمة النتائج لصنع السياسات.



شكل (5): نتائج اختبار ثبات متغيرات النموذج 2

بشكل عام، فإن التوصل إلى النتائج السابقة يثبت صحة استخدام نماذج السلاسل الزمنية مثل ARIMA للتنبؤ بمساهمة الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على معدلات نمو الاقتصاد الرسمي.

النموذج القياسي الثالث: تقدير العلاقة بين التطور التقني وحجم العمالة غير الرسمية

يهدف هذا النموذج إلى اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين عدد الأفراد مستخدمي الإنترنت كمؤشر للتطور التقني وبين حجم العمالة غير الرسمية كمؤشر لحجم الاقتصاد غير الرسمي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية 2002-2023؛ وذلك باستخدام أسلوب الانحدار نموذج الانحدار للإبطاء الموزع (AutoRegressive Distributed Lag (ARDL) Model).

ويمكن صياغة النموذج القياسي على النحو الآتي:

$$\text{FORECAST_LABOR}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{INTERNET_USER}_t + \varepsilon \quad t = 2002, \dots, 2023$$

حيث إن:

FORECAST_LABOR: متغير تابع يمثل عدد العمالة غير الرسمية تم تقديره على أساس الانخفاض في مشاركة القوى العاملة بنسبة ثابتة سنوياً بناءً على منهجية الفرق المتبقي بين العمالة الفعلية والعمالة المتوقعة - كمؤشر لحجم الاقتصاد غير الرسمي - بيانات البنك الدولي.
INTERNET_USER: متغير مستقل يعبر عن عدد الأفراد مستخدمي الإنترنت (% من السكان) كمؤشر للتطور التقني - بيانات البنك الدولي.

• اختبارات سكون السلاسل الزمنية للنموذج القياسي 3

يمكن تقدير نموذج الانحدار باستخدام نموذج الانحدار للإبطاء الموزع (AutoRegressive Distributed Lag (ARDL) Model)، عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند المستوى، أو متكاملة عند أخذ الفرق الأول، أو مزيج بينهما $I(0)$ أو $I(1)$ ، ويمكن الكشف عن سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات عبر اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) من نوع ADF: Augmented Dickey-Fuller Test، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم: السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة (غير ساكنة)، مقابل الفرض البديل: السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة (ساكنة). ويمكن تحديد طريقة تقدير نموذج الانحدار من خلال نتائج اختبار فحص المتغيرات لجذر الوحدة الموضح في جدول (5) حيث يظهر بأن متغيرات النموذج ساكنة عند أخذ الفرق

الأول للمتغيرين عدد العمالة غير الرسمية وعدد مستخدمي الإنترنت، حيث أن احتمالية Prob. مع قاطع (0.0058 و 0.0082) عند درجة معنوية 1% ومع قاطع ومتجه (0.0151 و 0.0402) عند درجة معنوية 5% للمتغيرين على التوالي. وبذلك يتضح أن السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة عند أخذ الفرق الأول.

جدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج 3

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)		
Null Hypothesis: the variable has a unit root		
At Level	FORECAST_LABOR	INTERNET_USER
With Constant	-1.7502	0.2811
With Constant & Trend	-1.3688	-2.2808
At First Difference	d(FORECAST_LABOR)	d(INTERNET_USER)
With Constant	-4.0351***	-3.8616***
With Constant & Trend	-4.2615**	-3.7463**
Note: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant		

• الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج 3

يُظهر جدول (6) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Distribution Normal)، من خلال اختبار (Jarque-Bera)، حيث يتم قبول فرضية العدم إذا كانت قيمة P-Value للاختبار أكبر من 5%، ويتبين أن قيمة الاحتمالية لكلا المتغيرين مستخدمي الإنترنت وعدد العمالة غير الرسمية 0.32 هي أكبر من 0.05، وبما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فهي مناسبة للتحليل.

جدول (6): التحليل الإحصائي الوصفي للنموذج 3

	INTERNET_USER	FORECAST_LABOR
Mean	1.74E+09	684345.5
Median	1.55E+09	678547.0
Maximum	3.69E+09	1130233.
Minimum	47634600	253105.0
Std. Dev.	1.34E+09	316194.8
Skewness	0.210245	-0.008770
Kurtosis	1.550882	1.510747
Jarque-Bera	2.276755	2.218184
Probability	0.320338	0.329858
Sum	4.18E+10	16424291
Sum Sq. Dev.	4.11E+19	2.30E+12
Observations	24	24

• تحليل نتائج تقدير الانحدار للنموذج 3

أظهرت نتائج تحليل الانحدار للنموذج القياسي الثالث في جدول (7) أن تأثير مستخدمي الإنترنت على العمالة غير الرسمية معنوي عند درجة معنوية 10% باحتمالية بلغت 0.0627 سالب التأثير في نفس العام، أي أن زيادة عدد مستخدمي الإنترنت بنسبة واحدة يؤدي إلى خفض عدد العمالة غير الرسمية بنسبة 6%، حيث أن التعاملات الرقمية تمنع المشتغلين غير النظاميين من الدخول في القطاع غير الرسمي لأنها غالباً تكون محاطة برقابة وشروط تسجيل محكمة؛ لكن ذلك التأثير يصبح معنوي وموجب التأثير عند درجة معنوية 5% باحتمالية بلغت 0.0410 في العام التالي مما يبين أن التأثير متذبذب وطفيف جداً وفق ما يظهر من معامل T-STATICS.

النموذج جيد حسب احتمالية F ولا يوجد به ارتباط ذاتي وفق إحصائية Durbin-Watson كما أنه يفسر ما نسبة 75% من التأثير بين المتغيرين وفق إحصائية R-squared.

جدول (7): نتائج تقدير الانحدار للنموذج 3 لدراسة العلاقة بين التطور التقني والعمالة غير الرسمية 2002-2023

Dependent Variable: FORECAST_LABOR				
Method: ARDL				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FORECAST_LABOR(-1)	1.248239	0.237193	5.262542	0.0001
FORECAST_LABOR(-2)	-0.545860	0.245591	-2.222634	0.0410
INTERNET_USER*	-0.000567	0.000284	-2.000570	0.0627
INTERNET_USER(-1)**	0.001076	0.000450	2.391591	0.0294
INTERNET_USER(-2)	-0.000495	0.000298	-1.657439	0.1169
C	200499.0	98262.30	2.040447	0.0582
R-squared	0.754261	Mean dependent var		722147.9
Adjusted R-squared	0.677467	S.D. dependent var		302512.0
S.E. of regression	171802.6	Akaike info criterion		27.17308
Sum squared resid	4.72E+11	Schwarz criterion		27.47064
Log likelihood	-292.9039	Hannan-Quinn criter.		27.24318
F-statistic	9.821923	Durbin-Watson stat		2.004701
Prob(F-statistic)	0.000194	(*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%;		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

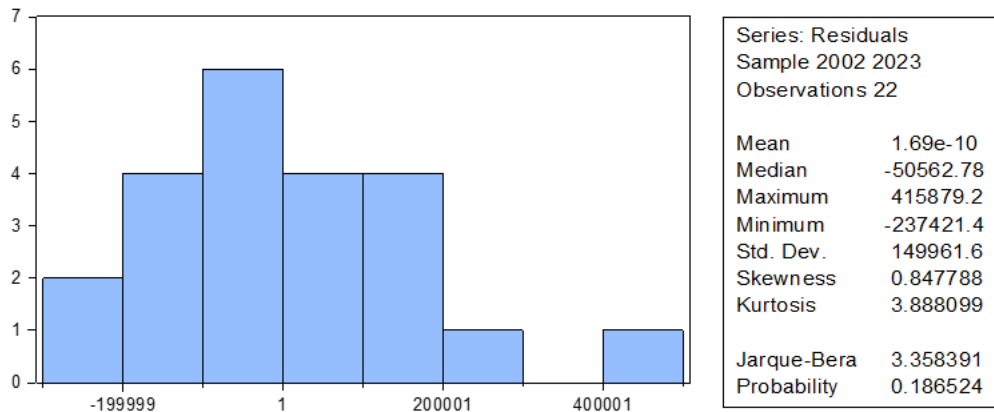
إن ذلك التأثير المتذبذب بين عدد الأفراد مستخدمي الإنترنت وعدد العمالة غير الرسمية يتلشى في الأجل الطويل حيث تنعدم العلاقة بين المتغيرين. يبرز ذلك دور التحول الرقمي الذي يعمل كمظلة تنظيمية لا تسهل الولوج إلى التعاملات غير الرسمية وتمنع من التهرب الضريبي والتسجيل، وقد يلاحظ ذلك مثلاً في أسواق الذهب عند بعض التجار الذين يحاولون إقناع عملائهم بالدفع النقدي بدلاً من التحويلات أو الدفع الإلكتروني بحجة خفض قيمة الضرائب، مما يعني أن التطور التقني كفيل بضبط الممارسات غير النظامية في السوق.

تلك نتيجة مثيرة للاهتمام وتعطي دلالة بأن دعم التطور التقني في المملكة يمنح سوق العمل السعودي عبوراً مرحلياً لينتقل إلى هيكل تكويني مختلف للتكيف مع أنماط الاقتصاد غير الرسمي فيحاول الأفراد استغلالها لتسهيل الولوج في الوظائف غير الرسمية خاصة في قطاع التجارة. يمكن تفسير تلك النتيجة بأنها مؤقتة وتحصل في الأجل القصير نتيجة التغيير الانتقالي لطبيعة الوظائف التي قد يستبدل بعضها بالتطبيقات الإلكترونية ويبدأ الأفراد ممارسة أعمالهم غير الرسمية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؛ بينما في الأجل البعيد يصبح التطور التقني في مختلف القطاعات عاملاً يمكن أن يسهم في خفض الممارسات غير الرسمية ومكافحة أوجه الاقتصاد غير الرسمي عن طريق عدة أمور ومنها:

- تسهيل عمليات التحصيل الضريبي وتحديث السجلات المالية في المملكة: حيث يمكن استخدام التكنولوجيا الرقمية لتتبع المعاملات وتحصيل الضرائب بشكل أكثر فعالية، مما يصعب التهرب الضريبي وينظم القطاع غير الرسمي.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: يمكن للأنظمة الرقمية أن تساعد في تتبع المعاملات والسجلات بشكل أفضل، مما يزيد من الشفافية ويحد من الفساد والممارسات غير القانونية.
- تحسين البنية التحتية الرقمية والخدمات الحكومية السعودية: حيث يمكن للحكومات تقديم خدمات أكثر كفاءة وسهولة للمواطنين والشركات عبر المنصات الرقمية، مما يشجع على الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.
- تعزيز الشمول المالي: يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تسهل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل الحسابات المصرفية والتمويل، مما يقلل من الاعتماد على القطاع غير الرسمي.

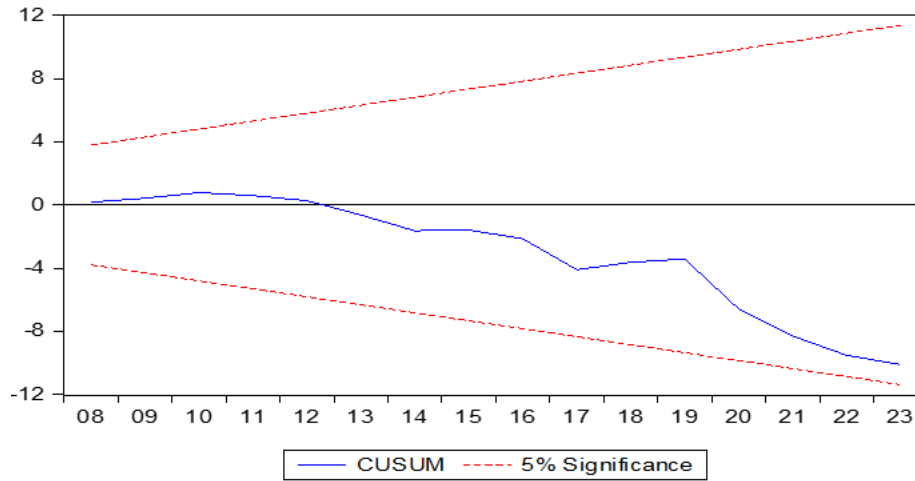
المعايير الإحصائية لجودة النموذج القياسي 3

يمكن النظر لإحصائية (Durbin-Watson) في جدول (7) للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية، حيث تظهر قيمته 2.004701 مما يعني أنها تقع في منطقة القبول. وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية، أي أنه يمكن قبول نتائج تقدير النموذج وأنها ذات قيمة. كما أظهرت نتائج اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) أن النموذج الثالث يخلو من مشكلة اختلاف التباين باحتمالية بلغت (0.7012) عند درجة معنوية 5%، كما أن نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) كانت أيضاً قد أظهرت خلوه من المشاكل الإحصائية باحتمالية بلغت (0.1954) عند درجة معنوية 5%. ويتبين من شكل (6) أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث لا يمكن رفض الفرض العدمي القائل إن المتغير العشوائي (ε_t) يتبع التوزيع الطبيعي، لأن الاحتمالية (0.186524) أكبر من 5%.



شكل (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج 3

تشير نتائج اختبار CUSUM إلى استقرار وثبات المعلمات التي تظهر بالخط الأزرق في شكل (7)، حيث يظهر أن المعلمات في نموذج الانحدار المقدّر تتغير بشكل ثابت عبر الزمن وضمن حدود الثقة 5%، ومن ثم ملاءمة النتائج لصنع السياسات.



شكل (7): نتائج اختبار ثبات متغيرات النموذج 3

الخاتمة:

تُعد التغطية الكاملة والشاملة للإنتاج الاقتصادي جانباً هاماً وحيوياً وأمرًا غاية في الأهمية للبحث وصنع السياسات الاقتصادية لمتخذي القرار. ومن هنا تأتي أهمية الاقتصاد غير الرسمي كجانب مهم من الجوانب الاقتصادية، ذلك أن التحيز في التقديرات الإحصائية للنتائج المحلي الإجمالي إذا حصل نمو في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية سيؤدي إلى نمو القطاع غير الرسمي في الاقتصاد في الوقت الذي يتقلص فيه الاقتصاد الرسمي. الاقتصاد غير الرسمي في المملكة العربية السعودية يلعب دوراً مهماً في توفير فرص العمل وزيادة الدخل للأفراد، ولكن يظل التحدي الأكبر هو دمج هذا الاقتصاد في الإطار الرسمي لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية أكبر. تقدير مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام منهجيات دقيقة هو الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- بناءً على الفرضية الفرعية الأولى؛ توجد علاقة طردية وموجبة التأثير بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي أدى إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة، مما يعني اندماج الإيرادات الناتجة من الأنشطة غير الرسمية في إجمالي الناتج المحلي السعودي للأنشطة المنظمة والرسمية خلال فترة الدراسة، وأن الاقتصاد غير الرسمي يمتلك مقومات يجعله مساهماً فاعلاً في تنشيط النمو الاقتصادي وللاعباء محفزاً للازدهار الاقتصادي بصفة عامة، وهذا يتوافق مع الدراسات التطبيقية السابقة مثل دراسة (توهامي، 2022).
- رجوعاً للفرضية الفرعية الثانية؛ توجد علاقة عكسية بين التقدم التقني والاقتصاد غير الرسمي، حيث يساهم التطور التقني في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية في خفض الممارسات غير الرسمية ومكافحة أوجه الاقتصاد غير الرسمي والحد من التهرب الضريبي. وجود برمجيات تقنية متقدمة سيكون لها دور قيادي رائد في تنظيم التبادل التجاري والتصدي للتهرب من التسجيل والضريبة، حيث أن المتابعة الرقمية تسهل عملية المراقبة وتنسيق العمل الحر، كما أن التطبيقات التقنية تساعد على توفير الوثائق المعنية بالتوظيف الرسمي على مستوى كافة الأنشطة الاقتصادية خاصة في رصد الأفراد المنتجين الذين يمارسون العمل الفردي بالخفاء.
- عطفاً على الفرضية الفرعية الثالثة؛ يمكن استنتاج أن بيانات العمالة غير الرسمية تصلح لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي وأن التوظيف غير الرسمي مؤشر جيد لتوصيف القطاع غير الرسمي، حيث يتسم التوظيف غير المنظم بالمرونة وسلاسة الانخراط في العمل الحر أو الخفي مع عدم التزامه بالإجراءات الرسمية النظامية من حيث التسجيل والضريبة لأنه يعتمد على العلاقات الشخصية، وهذه من أبرز سمات الاقتصاد غير الرسمي ومن أهم الخصائص التي يتصف بها القطاع غير المنظم.

التوصيات:

وبناءً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإننا نوصي بما يلي:

- تحسين أدوات القياس والتقدير: بما أنه توجد علاقة طردية بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي، وتزايد جاذبية الاندماج بينهما في ظل التعقيد في حساب حجم الاقتصاد غير الرسمي وهذا راجع لتنوع المدخلات الإنتاجية المستعملة في الأنشطة غير المنظمة، فهناك حاجة ملحة لتطوير أدوات ومنهجيات دقيقة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، وبناء مؤشرات مركبة لقياسه سواء من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة أو من خلال زيادة التعاون بين الجهات الحكومية والبحثية. يجب إنشاء مراكز إحصائية متخصصة في دراسة الاقتصاد غير الرسمي ومراقبة

ممارسات الأفراد المنتجين بدون تسجيل أو الذين يمتلكون وثائق العمل الحر في المنشآت الفردية أو اشباه الشركات، بالإضافة إلى دعم البحوث العلمية وتقديم الحوافز لهذا النوع من الدراسات.

- الاستفادة من التقدم التقني: بما أن التكنولوجيا المتقدمة تعمل على خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي حسب النتائج التي توصلت لها الدراسة، فإنه يجب الاستفادة من التطورات الرقمية والبرمجيات والتطبيقات الحاسوبية لتنظيم عملية التسجيل وتوثيق العمليات الإنتاجية وتعزيز الرقابة الذاتية عند الأفراد المنتجين عبر تشجيعهم على استخدام التقنيات لمراقبة أعمالهم وتوفير سبل وصولهم لها عبر الإعلان عنها وإتاحتها في السوق السعودي بمقابل منخفض وتحفيزهم على الإنتاج المنظم والاستفادة من الخصائص الرقمية في زيادة مدخلهم.
- دعم السياسات الحكومية: بما أن العمالة غير الرسمية هي الممثل الأكثر وضوحاً في تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي، فيجب كسب ثقة المتعاملين فيه واعتبارهم منتجين حقيقين والاستفادة من الطاقات العمالية في الإنتاج غير المنظم. يمكن للحكومة أن تلعب دوراً حيوياً في تحويل الاقتصاد والتوظيف غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي من خلال تقديم الحوافز المالية والتشريعية، وتوفير التدريب والدعم للمشروعات متناهية الصغر. يجب الإقرار بالدور الكبير الذي يلعبه الإنتاج غير الرسمي كقوة محركة للنمو الاقتصادي، وبالتالي يجب تحفيز إنتاج الأفراد والمنشآت متناهية الصغر من خلال تصحيح مساهمهم وإدماج مواردهم في الإنتاج الرسمي.
- تنظيم العمل الحر ورفع مستوى الرقابة الضريبية: هناك ضرورة قصوى لتوفير الأعمال الحرة وتوثيق التراخيص المنظمة مع رفع مستوى الرقابة على نطاق سوق العمل والعمليات الإنتاجية والضرائب المفروضة، بالإضافة إلى تشجيع الأعمال الصغيرة على التسجيل ضمن الاقتصاد الرسمي لضمان توفير الحماية القانونية والاقتصادية للعاملين.
- رفع الحد الأدنى للأجور للعاملين في بعض الأنشطة وتحسين الرواتب في القطاعات الرسمية بما يضمن زيادة مستوى الدخل لدى العمالة (أمينة، 2019)، وقد أثبتت الأدبيات السابقة أن واحد من الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي مساهمته في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات وزيادة دخول الأفراد في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية (يوسف وكواديكيد، 2018)؛ حيث أن الفجوة بين الدخل والإنفاق عند كثير من الأفراد تدفعهم للممارسات الإنتاجية غير الرسمية لمواكبة الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات مما تزداد فجوة العمل الرسمي وغير الرسمي.
- تفعيل التدابير المصرفية (قندز وراتول، 2018) كآلية لمتابعة التحويلات غير الرسمية للعاملين في القطاعات غير المنظمة: تعمل رقابة البنوك للتحويلات الخارجية من العمالة على متابعة حجم رواتب العمالة الأجنبية مقارنة بعدد العاملين منهم في ظل وجود تنظيم لأجور العمال، وبالتالي فإن تفعيل الآليات الرقابية تساعد في الحد من زيادة الفجوة في العمل الرسمي وغير الرسمي وإمكانية رصد تعدد مصادر دخل العمالة الأجنبية الذين يعملون في غير مهنة الاستخدام مما تزيد رواتبهم في مقابل حرمان الأفراد القادرين على الإنتاج من فرصة عمل رسمية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أمينة، بديار. (2019). الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على أبعاد التنمية المستدامة – دراسة تحليلية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر - *مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة*، 02(03)، 103-122.
- بدوي، نسرين فايز أحمد. (2022). الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، 42(1)، 65-71.
- بن موسى، كمال وبراغ، محمد. (2013). ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: أسبابه وأثاره، *المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية*، 4(4)، 193-198.
- بودلة، يوسف وكواديكيد، حمزة. (2018). الاقتصاد غير الرسمي وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية – *مجلة المقار للدراسات الاقتصادية*، 03(2)، 160-178.
- توهامي، محمد رضا. (2022). دراسة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). *مجلة الباحث الاقتصادي*، 09(01)، 244-258.
- حمد رويشد الجابري. (2024). دور المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وأثرها في الاقتصاد السعودي، *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 55(55)، 32-41.
- ساعو، باية، سيار، زوييدة. (2020). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي وأثاره على الاقتصاد، *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*، 14(1)، 64-72.
- العتيبي، محمد بن متعب. (2017). تأثير الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في السعودية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 2(2)، 339-345.
- عطية، فاطمة عبد الله. (2023). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الاقتصاد السعودي، *المجلة العلمية للبحوث التجارية* (جامعة المنوفية)، 48(1)، 359 - 366.

- العجلة، مبطوش وبوجنان، خالدية. (2022). أثر الاقتصاد غير الرسمي على قطاعات الاقتصاد الجزائري، *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة*، 3(4)، 54-48.
- الغايش، علياء محمد. (2021). الاقتصاد الخفي والتوظيف: حالة القطاع غير الرسمي في مصر، *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور*، 6(3)، 1061-1059.
- فارس، ناجي ساري. (2018). العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الآثار والمعالجة)، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 61(17)، 21-10.
- قندز، بن توتة ومحمد، راتول. (2018). تفعيل التدابير الجبائية والمصرفية كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بالجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 34(02)، 181-174.
- الوالي، فاطمة ومصطفى، بنشلاط. (2022). دراسة تحليلية لتأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 5(1)، 410-393.
- يونس، إيهاب محمد. (2023). نحو تفعيل دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل رؤية 2030 (حالة الاقتصاد السعودي)، *مجلة الشروق للعلوم التجارية*، 15(15)، 82-61.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Ceyhun Elgin & Oguz Oztunali. (2014). Institutions, Informal Economy, and Economic Development. *Emerging Markets Finance and Trade*, 50(4), 145-162.
- Echavarria, P. (2014). Macroeconomic volatility: The role of the informal economy. *European Economic Review*, 70, 454-469. [[CrossRef](#)]
- ILO. (2013). *Measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment*. International Labour Office. Geneva.
- IMF. (2021). *IMF POLICY PAPER: MEASURING THE INFORMAL ECONOMY*. International Monetary Fund. Washington, D.C.
- UN. (2009). *System of National Accounts 2008*. European Communities, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations and World Bank.
- World Bank. (2022). *The Long Shadow of Informality, Challenges and Policies*. International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank 1818 H Street NW, Washington, DC 20433.
- Yousef, O. S. (2011). A Theoretical Analysis of the Concept of Informal Economy and Informality in Developing Countries. *European Journal of Social Sciences*, 20(4), 24-36.